**نظام التعددية الحزبية 1946-1950:**

بعد الحرب العالمية الثانية اشتدت الدعوات الى اطلاق الحريات الديمقراطية والغاء القوانين الاستثنائية ورفع الرقابة عن الصحف واجازة الاحزاب والنقابات العمالية وكان لانهيار نظام الحزب الواحد في المانيا وايطاليا وقبول تركيا لإعلان ميثاق الامم المتحدة اثر كبير في خلق توجهات جديدة في تركيا خاصة فيما يخص ايجاد معارضه دستورية وفي الاول من تشرين الثاني 1945 أشار الرئيس عصمت اينونو في خطابه الافتتاحي لدورة البرلمان بأنه مستعد لاجراء تعديلات كبيرة في النظام السياسي وان تكون هذه التعديلات متماشية مع الظروف والمتغيرات في العالم ومن ابرز الاحزاب التي تأسست في تركيا خلال هذه الفترة:

**1-حزب النهضة القومي**:

تأسس هذا الحزب عندما تقدم (نوري دميراغ) مع مجموعة من القوميين الاتراك من ذوي الاتجاهات الدينية بطلب الى الحكومة التركية في 6 تموز 1945 للموافقة على تأسيس حزب سياسي كمحاولة اولى للقيام بدور المعارضة ، ويعد هذا الحزب اول حزب معارض يشكل بصورة رسمية بعد الحرب العالمية الاولى ، وكان الحزب يدعو الى الانتخابات المباشرة ورفض ملكية الدولة لوسائل الانتاج وانتخاب رئيس الجمهورية في استفتاء شعبي والاخذ بنظام التجارة الحرة والدعوة الى الوحدة الاسلامية والتوجه نحو الاقطار العربية والإسلامية في السياسة الخارجية الا ان الحزب لم يؤد دوراً فعالاً على الساحة السياسية التركية لأنه لم يكن يمتلك نائبا في البرلمان فاضطر الى غلق ابوابه سنة 1955.

**2- الحزب الديمقراطي التركي:**

جاءت اول الانتقادات ضد اجراءات اينونو الاقتصادية ، وسياسة الحزب الواحد من اربعة اعضاء من حزب الشعب الجمهوري وهم (جلال بايار )الذي يتولى رئاسة الوزراء ,(ورفيق كورالتان) (وعدنان مندريس) والمؤرخ (فؤاد كوبرولو) ، فقد اقترحوا ان تقوم الدولة بتنفيذ مبدأ السيادة الوطنية بشكل كامل كما وردت في دستور عام 1924، وان يتم القيام بالعمل الحزبي طبقاً لمبادئ الديمقراطية ، مما ادى الى طرد ثلاثتهم من حزب الشعب، فيما قدم جلال بايار استقالته في 1 كانون الاول 1945 .

وفي بداية عام 1946 قدم الاربعة طلباً رسمياً لتأسيس الحزب الديمقراطي الذي اعلن رسمياً عن تأسيسه في 7 كانون الثاني 1946 والذي يعد تأسسه انعطافه كبيرة في مسيرة الحياة السياسية التركية, ولم يكن التركيب البنيوي للحزب يختلف عن حزب الشعب الجمهوري ومعنى ذلك ان التحول الديمقراطي في تركيا كان تحولا شكلياً .

**3-الحزب الاشتراكي:**

تأسس في اسطنبول في 14 ايار 1946. وقد اصدر هذا الحزب جريدة باسم الحقيقة واتهم الحزب بالشيوعية وقدم زعيمه عدة مرات للمحاكم المدنية والعسكرية واغلق سنة 1955.

**4- حزب العمال والفلاحين التركي:**

تأسس في 17 حزيران 1946 والذي اكد في منهاجه على دعم طبقتي العمال والفلاحين وتوسيع الحريات الديمقراطية اصدر جريدة باسم النقابة ومجلة الجمهور لكنه سرعان ما اتهم ايضا بترويج الافكار الشيوعية فاغلق ايضا

**5- حزب الامه**:

تأسس في تموز عام 1948 حزب الامة iعلى اثر انشقاق حصل في الحزب الديمقراطي، الذي خيب آمال الكثيرين من ذوي الاتجاهات الدينية لرفضه الاعلان بصراحة الوقوف ضد الاجراءات والمبادئ الكمالية. وقد نما هذا الحزب بسرعة إذ استقطب ذوي الاتجاهات الدينية وتجاوزت فروعه في انحاء البلاد (2000) فرع وكان لسان حاله جريدة الصباح الجديد (يني صباح) وتولى رئاسة الحزب المارشال فوزي جاقماق الذي كان قد احيل على التقاعد عام 1944، وبعد وفاته تعاقب على رئاسة الحزب حكمت بايور عثمان بلوباشي. اعلنت حكومة الديمقراطيين حل الحزب في 27 كانون الثاني 1954. وقد اعيد تشكيل الحزب مرة اخرى باسم جديد هو (حزب الامة الجمهوري) .

فضلاً عن احزاب اخرى مثل الحزب الديمقراطي الليبرالي، والحزب الديمقراطي الاشتراكي وهي احزاب قليلة الاهمية .

وظهرت عدة صحف مما يدل على تزايد النشاط السياسي في تركيا ومن ابرزها جريدة حريت وجريدة ملليت

**انتخابات البرلمانية 1946**

وجدت الحكومة التركية ان نفوذ الاحزاب بدأ يزداد لذلك قررت تقديم موعد انتخابات المجلس الوطني الكبير الى الحادي والعشرين من تموز 1946 بدلا من 1947 وبدأت الحملات الانتخابية بتنافس شديد بين الاحزاب السياسية واعلنت النتائج على الرغم من إدراك أعضاء الحزب الديمقراطي بعدم وجود الفرصة المناسبة لهم بالفوز في انتخابات 24 تموز عام 1946 ، الا انهم سعوا بجدية لأثبات وجودهم . وهكذا حصل حزب الشعب الجمهوري على 396 مقعداً من بين (465) مقعداً في حين حصل الحزب الديمقراطي على (62) مقعداً فيما حصل المستقلون على 7 مقاعد فقط . وفي اليوم الثاني للانتخابات وجه بايار رسالة الى الرئيس عصمت اينونو يتهمه بان الانتخابات جرت تحت ضغط الحكومة وان نتائجها قد زيفت

وفي الخامس من اب 1946 عقد المجلس اجتماعه الاول وتم انتخاب كاظم بكير رئيسا له واعيد انتخاب عصمت اينونو رئيسا للجمهورية وتشكلت وزارة جديدة برئاسة رجب بك الذي واجهت حكومته مشكل كثيرة في مقدمتها الاثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب لذلك اتخذت عده اجراءات منها افساح المجال للاستيراد الحر وفتح الابواب امام القطاع الخاص وخاصة في التجارة الخارجية وكان الغرض من ذلك خلق التنافس بين التجار مما يؤدي الى انخفاض الاسعار لكن اجراءاته لم تحقق اهدافها فقد انخفضت قيمة الليرة وارتفعت تكاليف المعيشة كما وازاء هذا الموقف شدد جلال بايار على وجوب استقالة رئيس الحكومة رجب بكير ، والذي اتهمه بالعداء الشديد للحزب الديمقراطي . بل ان بايار ابدى عدم ارتياحه من كون رئيس الجمهورية رئيساً للحزب الحاكم . وهكذا سقطت حكومة رجب بكر في 19 أيلول 1947 وتشكلت حكومة جديدة برئاسة حسن سقا في العاشر من ايلول 1947التي اتخذت اجراءات اقتصادية جديدة جاءت لصالح القطاع الخاص وكبار الملاكين فرحب الحزب الديمقراطي بهذه الاجراءات. وفتحت صفحة جديدة بين حكومة حسن سقا والحزب الديمقراطي وفي 17 تشرين الثاني 1947 عقد حزب الشعب مؤتمره العام السابع والذي أُعيد فيه انتخاب عصمت اينونو رئيساً للحزب ، وحلمي اوران ، نائباً للرئيس ، وقرر فصل رئاسة الحزب عن رئاسة الجمهورية ، كما اتخذ عدة قرارات تعزز نظام تعدد الاحزاب . وقد خلق هذا التطور نوعاً من الاعتدال في الحزب الحاكم في حين انعكس على الحزب الديمقراطي المعارض فبرزت في صفوفه نوع من المعارضة اذ وجهت الانتقادات الى قيادة الحزب ، مما ادى الى استقالة عدد من اعضائه عام 1948. الذين قرروا في العام نفسه تشكيل حزب جديد بعد ان تباحثوا مع فوزي جقماق لتولي رئاسة الحزب مستلهمين عدداً من افكاره في بناء العقيدة السياسية للحزب الجديد. فتم الاتفاق بين فوزي جقماق وكنعان اونر وحكمت بابور وصادق الدوغان على تأسيس حزب الامة بعد استقالتهم من الحزب الديمقراطي واعلنوا عن هذا التأسيس رسمياً في 5 تموز 1948 والذي جاء منهاجه مغايراً لمنهج الحزب الديمقراطي.

**انتخابات 1950 وتولي الحزب الديمقراطي السلطة**

جرت الانتخابات العامة في تركيا في 14 أيار 1950 ، وشارك فيها ما يقرب من 88% من السكان . وعلى الرغم مما كان يبدو فان المبادرة السياسية كانت بيد الجمهوريين، لكن النتائج اسفرت عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي إذ حصل على (408) مقاعد في البرلمان، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على (69) مقعداً، وحصل حزب الامة على مقعد واحد، فيما حصل المستقلون على (9) مقاعد .

شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفاً تاريخياً كبيراً في تاريخ تركيا الحديث وبداية تحول في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها ، والتي لقيت ارتياحاً ملحوظاً في الاوساط الغربية . وقد وصفتها الولايات المتحدة الامريكية بأنها انتصار للديمقراطية. وعقب اعلان نتائج الانتخابات انتقل الحكم دستورياً الى الحزب الديمقراطي ، إذ انتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية في 22 أيار 1950 والذي كلف بدوره عدنان مندريس لتشكيل اول وزارة لحكومة الديمقراطيين . والتي تضمن برنامجها القضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني ، وتحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم ، وتأكيد حرية الصحافة ، وتمسك الحكومة بمكافحة الافكار المعادية للسياسة الكمالية أي (الافكار الدينية - الشيوعية) اما سياستها الخارجية فقد اعلنت استمرارها في سياسة تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية وفتح الابواب امام الرأسمال الاجنبي ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة البلدان الرأسمالية الكبرى التي استثمرت رؤوس اموالها في تركيا ، إذ بلغت نسبة مساهمتها قرابة 65% من مجموع الاستثمارات الاجنبية.

كما شهدت تركيا في عهد الديمقراطيين عدة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية حملت في طياتها بذور العوامل التي مهدت الى قيام انقلاب 27 أيار 1960 . ففي مجال السياسة الاقتصادية ركزت على مسألتين أساسيتين الاولى تحسين اوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية ، والثانية تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب امام الرأس المال الاجنبي .( وواصلت حكومة مندريس توزيع الاراضي العائدة الى الدولة لقاء ثمن يدفعه الفلاحون على مدى عشرين عاماً . فصدر قانون الاصلاح الزراعي لسنة 1951 الذي تضمن اسكان الفلاحين في الاراضي السيحية الحكومية ، اما الصناعة فقد استطاعت الحكومة ، ايجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة ونقلت مشروعات الحكومة الى القطاع الخاص .

كما انشأت الحكومة عام 1950 مصرف الانماء الصناعي وذلك لتقديم العون للقطاع الخاص وقد بلغت قيمة القروض التي منحها المصرف عام 1954 ما يقرب من (117) مليون ليرة ، وبلغت حصة القطاع الخاص من التصنيع في عام 1950 نسبة 58% ارتفعت الى 65% في عام 1954وتبقى المسألة الدينية الركيزة المهمة في عقد الخمسينات إذ كان التحول في العلاقة بين الدين والدولة بمجيء الديمقراطيين انعطافة كبيرة في تاريخ تركيا السياسي . فقد اتبع قادة الحزب سياسة اكثر تسامحاً ممن سبقوهم ، فقد اصدر المجلس الوطني في سنة 1950 قراراً يسمح بقراءة القرآن الكريم ، واداء الاذان باللغة العربية ، بعد ان كانا يؤديان باللغة التركية ، وسمح بتدريس مادة التربية الدينية التي اصبحت الزامية في المدارس الابتدائية وجعل التوجيه والارشاد الديني اختياراً في بقية المراحل . وهاجم الديمقراطيون نهج اتاتورك الذي تخلى عن الإسلام ووصفوه بالإلحاد والفساد والتحلل الخلقي والذي اوصل تركيا الى ازمة اخلاقية ولا سيما بين الشباب التركي ان هذا التراجع تكتيكي يكمن في سببين احدهما ادارة سياسية انتخابية تنافسية، اما الثاني فهو الاقرار بتخفيض القيود عن اجراءات اتاتورك الصارمة ، لان مثل هذه الاجراءات كانت ضرورية بوصفها قواعد للاصلاح على المدى الطويل ، وعلى هذا فمن الممكن الاتفاق مع اولئك الذين لاحظوا ان سياسات الحزب الديمقراطي بدأت اكثر ديمقراطية. وشهدت مدة الخمسينات انتشار الطرائق الصوفية وظهرت منظمات واحزاب ذات ميول دينية مثل الحزب الديمقراطي الاسلامي وحزب النهوض الديمقراطي والجمعية العسكرية المعروفة بيوك طوغو وهذه الاحزاب جميعها تبنت الميول الدينية .( وبرزت الحركة النورسية بوصفها انشط حركة دينية على الساحة التركية مستغلة التسامح الديني الذي ابداه الحزب الديمقراطي منذ عام 1950 واستطاعت كسب الانصار لها والانتشار في عموم تركيا ولكن سياسة التسامح الديني التي انتهجتها حكومة الحزب الديمقراطي خلقت ردود فعل عكسية وبدأت ملامح اقحام الدين في السياسة تأخذ صورتها في الشارع التركي مما اثار احزاب المعارضة الاخرى . ودفع بالحزب الديمقراطي الى اعادة تقييم سياسته، فأقر المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً تضمن انزال عقوبة الاعدام بقادة واعضاء المنظمات والجمعيات التي تعمل على استهداف النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد ، ولا سيما تلك التي تحاول ضرب البنى العلمانية القومية للنظام الاجتماعي في تركيا. وقدمت حكومة الديمقراطيين شكوى ضد الحزب القومي ، مفادها (ان الحزب المذكور يستغل الدين لاغراض سياسية ، ويحاول القضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد) واصدر المجلس الوطني التركي الكبير قانون (حماية الوجدان والاجتماع) والذي منع بموجبه استغلال الدين لتحقيق المآرب الشخصية والسياسية

**الحياة السياسية في تركيا 1960-1971**

شهدت تركيا في عام 1960 اول انقلاب عسكري والمعروف عن تركيا في تلك الفترة انها كانت محكومة من قبل الجيش فهو المسؤول عن حماية الدولة بشكلها الجمهوري وطبيعتها العلمانية لذلك لم يكن باستطاعة الاحزاب السياسية حتى لو فازت بالانتخابات ان تمارس الحكم بصورة حقيقية دون تدخل الجيش, لذلك فالمنافسة بين الحزب الديمقراطي الحاكم وحزب الشعب كان له اثاره السيئة على الواع التركي اضافة الى فشل الحزب الديمقراطي قي حل المشاكل الاقتصادية ,لذلك وجد الجيش ان الحقوق الطبيعية للامة قد انتهكت وان المبادئ الكمالية في خطر فلابد من انقاذ البلاد فتحرك الجـيش فـي ٢٧ مـايس ١٩٦٠،واحتـل المؤسسات الحكوميـة، والإذاعـة ، ومقـر رئاسـة الجمهورية، ومنازل زعمـاء الحـزب الـديمقراطي البارزين، واعتقال (جلال بايار ) رئيس الجمهوريـة، و(عدنان منـدريس ) رئـيس الحكومـة، و (رفيـق كورلتان) رئيس المجلس الوطني الكبيـر ، وجميـع الوزراء، وثلاثمائة نائب، وشملت الاعتقالات كبـار التجار ورجال الأعمال ممـن كانـت لهـم صـلة بمندريس ووزرائه وبلـغ عـدد المعتقلـين (٥٩٢) شخصا

لم يدم الانقلاب سوى ساعات قليلة ، فـأنهى بذلك عهد الحزب الديمقراطي، ونقل الـسلطة إلـى العسكريين، فشكل الجيش لجنة عرفت باسم (لجنـة الوحدة الوطنية ) التـي ضـمنت الـضباط الثمانيـة والثلاثين الذين نفذو الانقلاب وكان خمسة منهم برتبة جنرال ابرزهم جمال كورسيل

اكدت لجنة الوحدة الوطنية على العودة الى المبادىء الديمقراطية التي وضعها اتاتورك فاطلقت سراح السجناء السياسيين وبات اعداد العدة لوضع دستور جديد للبلاد واصدرت احكام الاعدام باعضاء الحزب الديمقراطي المعروفين بالتطرف منهم جلال بايار وعدنان مندريس الذي استبدل حكمه فيما بعد الى السجن ثم اطلق سراحه وجرى حل الاحزاب واصدر عصمت اينونو بيانا اكد فيه تاييده الى ما قام به الجيش

وقام قادة الجيش بفتح المجال لتاسيس الاحزاب السياسية لازالة التناقض بين حزب الشعب والحزب الديمقراطي فظهرت احزاب كثيرة خلال هذه الفترة منها

1- حزب العدالة تاسس في شبط 1961 يتزعمه سليما ديميريل وهو مهندس معماري من اسرة ثرية ولد سنة 1924

2- حزب تركيا الجديدة تاسس في شباط 1961منافسا لحزب العدالة

3- حزب عمال تركيا (حزب العمال التركي) تاسس في شباط 1961 بزعامة محمد علي قيدار وضم عدد من القاده الماركسيين والنقابيين ويمثل تحالفا بين عمال الصناعه والزراعه والمثقفين وبعض صغار الملاك واصحاب المهن الحرة

4- الحزب الفلاحي تاسس في شباط 1961تولى زعامته الب ارسلان

لقد حصل خلاف داخل لجنة الوحدة الوطنية فانقسمت بين مؤيد للحكم العسكري واخر مؤيد للحكم المدني البرلماني ولعدم حصول التاييد الكافي للحكم العسكري فقد تم الاتفاق على اقامة حكم برلماني ووضع دستور جديد للبلاد تم تكليف رئيس جامعة إسطنبول لترأس لجنة كتابة مسودة الدستور الذي جرى الاستفتاء عليه في التاسع من تموز 1961 بنسبة 61.7 بالمئة لصالح الدستور.

هذا الدستور الجديد أطول من الدساتير التي سبقته، وحجمه مُتناسب مع دساتير العالم، ويتكون من 157 مادة أساسية و11 مادة مؤقتة، ويتضمن جزءًا خاصًا بالمقدمة. وهو ضمن الدستور، ويوجز التوجه الديمقراطي والاجتماعي لعموم مواد الدستور. أما الاختلاف الآخر بينه و بين الدساتير الأخرى فهو وجود هوامش توضح موضوع المواد والارتباط بينها. وهذا لا يقع ضمن نص الدستور. ويتميز هذا الدستور عن دستور 1924 الأصلي والمعدل لاحقا في عام 1945 بما يلي

1- حذف مبدأي الدولية والانقلابية من المادة الثانية من الدستور فأصبحت تحتوي فقط أربع مبادئ هي الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية

2- السماح بتشكيل أحزاب سياسية وكذلك السماح بالإضراب وإعطاء الحرية للصحافة وحرية استقلال الجامعات

3-أصبح المجلس الوطني التركي مؤلفًا من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ 4- إنشاء المحكمة الدستورية وهذا ما تميز به دستور 1961 عن دستور 1924، من خمسة عشر عضوًا وخمسة أعضاء احتياط ويشترط في هذا العضو أن يكون قد أتم الأربعين من عمره وأن يكون قد زاول مهنة المحاماة خلال خمسة عشر عامًا

5- نصت المادة 143 على تشكيل مجلس القضاء الأعلى الذي يتكون من 18 قاضيًا أصليًا وخمسة قضاة احتياط، وينتخب ستة من هؤلاء الأعضاء من قبل محكمه النقض وستة آخرون يختارهم قضاة الدرجة الأولى من بينهم بالاقتراع السري، وينتخب مجلس القضاء الأعلى رئيسه من بين أعضائه بالأغلبية المطلقة. أما وظائف واختصاصات مجلس القضاء الأعلى ن "يختص مجلس القضاء الأعلى في الفصل بكل ما يتعلق بأهلية القضاة ويصدر قرارإعفاء القاضي من وظيفته لأي سبب من الأسباب واتخاذ الإجراءات التأديبية ضد أحد القضاة، ويتولى الرقابة على القضاة أعضاء من درجة أعلى يعينهم مجلس القضاء الأعلى في حالات معينة

6- تأسيس مجلس الأمن القومي الذي يترأسه رئيس الجمهورية وينوب عنه في غيابه رئيس الوزراء ويضم رئيس الأركان العامة وقادة الأسلحة الثلاثة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والقائد العام لقوات الأمن (الجندرمة) ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته ويقوم بالمهام التالية

ا- حث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة

ب- التنسيق بين الاركان العامة ووزارة الدفاع والمؤسسات العسكرية الاخرى

ج- تقديم التوصيات المتعلقة بالأمن القومي إلى مجلس الوزراء.

أصبحت المؤسسة العسكرية التركية بعد الانقلاب مؤسسة مستقلة تمامًا عن أي هيمنة أخرى في تركيا بل وأصبحت القيادة العامة جزءًا لا يتجزأ من النظام السياسي التركي مجلس الأمن القومي مما ادى الى تحوله إلى مجلس مهيمن ومراقب للمؤسسة الحكومية والسياسية وليس العكس كما هو معمول به في البلدان الأخرى هذه الصلاحيات التي منحت له جعلته حرًا في التدخل الفوري المباشر في الشؤون السياسية إذا ما قدر قادة المجلس أن الحكومة أو زعماء الأحزاب قد سلكوا طريقا غير طريق الأتاتوركية من ناحية أخرى اكتسبت القوات المسلحة خصوصية واضحة عندما وضعت تشريعات جديدة عملت على تحسين الوضع الاقتصادي للعسكريين حيث تمت المصادقة على قانون تأسيس جمعية الجيش للتعاون المتبادل حيث تستثمر 20 بالمئة من راتب الضابط في جميع فروع الاقتصاد عن طريق هيئة مختصة تتولى إدارة شؤونها مرتبطة بوزارة الدفاع وتسمى هذه الجمعية بـ (اوياك)اختصارا وأصبحت اوياك من أوسع الجمعيات المختلطة التكوين ووصفت بأنها القطاع الثالث وقد أسهمت اوياك في العديد من الشركات والمصانع ومنها الأسهم الكبيرة في شركة صناعة المكائن التركية ومصانع البتروكيمياويات ومعامل الاسمنت وحتى شركة سيارات رينو الفرنسية. كان الهدف المعلن لمؤسسة اوياك هو حماية أفراد القوات المسلحة ورعايتهم وذلك لغرض تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي وأسست أسواق الجيش على غرار حوانيت الجيش البريطانية والأمريكية. تقوم بتوفير السلع للقوات المسلحة بأسعار منخفضة ان مجلس الشعب التركي هو برلمان مُكوَن من مجلسين هما مجلس الشعب، و مجلس الشيوخ. يتكون مجلس الشعب من 450 عضو يتم انتخابهم بتصويت عام، ويتشكل مجلس الشيوخ من 150 عضوًا يتم انتخابهم بتصويت عام أيضًا (وهذا ماميز هذا الدستور عن دونه من الدساتير السابقة ) تُجرى انتخابات مجلس الشعب كل أربع سنوات، أمَّا انتخابات مجلس الشيوخ فتُجرَى كل ست سنوات. تقع السُلطة التنفيذية مثلما تضمن الدستور في يدالمجلس أما المستحدث من الهيئات العليا فهو تأسيس محكمة دستورية وظيفتها جعل القوانين متوافقة مع نصوص المواد الدستورية

إن انقلاب عام 1960 وما نتج عنه من إجراءات وأهمها دستور 1962 هو مثال آخر على قوة المؤسسة العسكرية التركية. وأن وصول رجال الحزب المدنيين إلى السلطة قد أفضى إلى تعادل الكفة بين قوة العسكر وقوة مؤسسات الدولة المدنية وهذا بالطبع أدى إلى تحجيم صلاحيات وامتيازات رجال الجيش، وباعتبار أن المؤسسة العسكرية لها الفضل الأول في بناء الدولة التركية الحديثة، فلذلك فإن أية إجراءات اتخذتها الدولة المدنية للصالح العام اعتبرت بمثابة تهديد مباشر على جدران الحصن المنيع للأتاتوركية العلمانية وحاميها المؤسسة العسكرية وفي تشرين الاول 1961 جرت أول انتخابات شارك فیھا أربعة أحزاب سیاسیة ھي حزب الشعب الجمھوري , وحزب العدالة , وحزب تركیا الجدیدة , وحزب الفلاحین , وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز غیر متوقع لحزب العدالة الناشئ حدیثا إلا أن الحكومة الجدیدة لم یقدر لھا عمر طویل , فقد تعثرت مھامھا , وتوترت الأوضاع في شتي المجالات , ومن ثم قام طلاب الكلیة الحربیة بانقلاب 1962 ,ولكنھم أخفقوا فیه , عندما تولي ' سلیمان دمیرال ' رئاسة الحزب , وتمكن الحزب من السیطرة علي جمیع الأجھزة والمؤسسات وعندما ساءت أحوال جمال كورسيل الصحیة , انتخب المجلس ' جـودت صوناي '1966 بدلا منه رئیسا للجمھوریة , واستقرت الأوضاع في عھده , وبفوز حزب العدالة في الانتخابات شكل ' سلیمان دمیرال ' الحكومة عام 1970 .ومن ھنا یمكن القول إنه بحلول سنة 1969 كانت ھناك علاقة حمیمة بین الدین والسیاسة في تركیا , فلم یعد الإسلام قوة تستغل قبل موسم الانتخابات فقط , كما كان یحدث في الخمسینیات , بل أصبح أداة تستغل ضد الیسار الرادیكالي , وضد ارتباط تركیا بحلف الناتو ( شمال الأطلنطي )لذلك فقد نشط في تركيا خلال هذه الفترة الاحزاب الدينية التي لعبت دورا في الاحداث السياسية في تركيا

**أنقلاب عام 1971 في تركيا:**

1-كان الاقتصاد التركي يعاني من ازمة حقيقية تشابه الى حد بعيد الحالة التي كان عليها قبيل انقلاب 1960 ، فلم يكن تخطيط الدولة فعالاً لمعالجة مشاكله الاقتصادية ، فقد اتجه ليخدم مصالح الرأسمال الخاص المحلي والاجنبي المتوسع ، مما ادى الى زيادة نسبة البطالة والتضخم ، وارتفعت اسعار السلع التركية الى 50 % عام 1970

2- تصاعد الاضرابات العمالية التي قادها اليسار التركي واتحاد النقابات الثورية ضد السياسة الاقتصادية التي لم تلب الاحتياجات الضرورية والأساسية للغالبية العظمى من العمال والفلاحين فقد بدأت سلسلة من الاضطرابات العمالية والمظاهرات وعلى نطاق واسع ، واضطرت الحكومة الى اعلان الاحكام العرفية في بعض المدن التركية ولمدة 3 أشهر .

3-ظاهرة العنف والارهاب السياسي التي شهدتها تركيا مع مطلع السبعينات من القرن الماضي ، فقد اشتد الصراع بين الأحزاب السياسية واصبح العنف السياسي الذي مارسته الأحزاب والمنظمات السياسية اليمينية واليسارية على حد سواء ، الأداة الفعالة في تحقيق أهدافها . وانتشرت خلال هذا العقد ظاهرة استخدام الأسلحة وتفجير القنابل في المنشآت النفطية وحوادث الاغتيال السياسي وسرقت المصارف التركية

وفي ظل تلك الظروف بعث رئيس الاركان العامة وقادة القوات المسلحة الثلاث مذكرة الى رئيس الجمهورية جودت صوناي الذي تولى الرئاسة بعد جمال كورسيل طالبوا فيه بتشكيل حكومة جديده قوية قادرة على تحقيق الاستقرار ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تركيا واجراء اصلاحات اجتماعيه فاضطر سليمان ديمريل الى تقديم استقالته في 12 اذار 1971 ، وقد فتح هذا الانقلاب المجال لسلسة من الائتلافات غير الحزبيه التي قادت البلاد حتى انتخابات سنة 1973